جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت_ كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم _الجغرافيا – المرحلة الثانية

المادة : جغرافية التنمية والتخطيط

المحاضرة الخامسة

معوقات التنمية

م .م . ياسر حمد خلف

٢٠٢٥ـ ٢٠٢٦

معوقات التنمية :

بدء النمو الاقتصادي في أوربا وأمريكيا الشمالية في أواخر القرن الثامن عشر ، عندما بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا وامتد تأثيرها إلى أوربا وأمريكيا الشمالية ، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدية القرن العشرين انتشرت فوائد النمو الاقتصادي إلى اليابان والاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية . أما البلدان النامية فان الفقر

ومستوى المعيشة المنخفض وسوء التغذية كانت الميزة للبلدان في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية ، ونتيجة لهذا الوضع حصلت فجوة كبيرة في مستوى المعيشة (Standard of living) بين البلدان التي بدا فيها النمو الاقتصادي المتواصل والبلدان التي لم يبدأ فيها النمو الاقتصادي إلا مؤخرا . السؤال هنا لماذا بدا بعض الدول بالنمو الاقتصادي المتواصل قبل غيرها ، .. ما الذي منع الدول النامية من الدخول فى مرحلة النمو الاقتصادي المتواصل ؟ وهل أن العوائق التي منعت التنمية الاقتصادية كانت نتيجة للأوضاع الداخلية للبلدان النامية أو أن قوى خارجية هي التي فرضت التخلف ؟ . يرى هرشمان أن العوائق للتنمية الاقتصادية تعرف بأنها غياب الحالة أو الحالات الموجودة في احد البلدان المتقدمة أي وجود متطلبات التنمية في البلدان المتقدمة وعدم وجودها في البلدان التامية) ، لذلك فان عدم وجود تلك المتطلبات يعد مسالة نسبية ومختلفة بين البلدان حتى النامية منها ولذلك يجب النظر إلى تاريخ عدد من البلدان المتقدمة وملاحظة حالات معينة كانت موجودة عندما بدأت التنمية مثل تراكم رأس المال وتوفر المواد الأوليه والتعليم والصحة والإصلاح الزراعي وغيرها ، ربما عدم توفرها في البلدان النامية كان عائقا أمام التنمية الاقتصادية مهورة شاملة الى اربعة عناوين يمكن أن نصنف العوائق للتنمية على أساس الشمول والوضوح بأنها تقع تحت العناوين الآتية :

١- العوائق الاقتصادية : إن العوائق الاقتصادية الأكثر شيوعا عند الاقتصاديين هو ما يعرف بالحلقة المفرقة للفقر ومحدودية مدى السوق في البلدان المتخلفة إن أهم الأسباب المولدة للحلقة المفرغة للفقر هي :

١ - المستوى المنخفض المعدلات الادخار

٢- زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الإنتاج .

هنالك عامل اقتصادي آخر هو ما يتعلق بمحدودية ومدى السوق بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الأمر الذي يؤدي إلى ضيق السوق ، يضاف إلى ذلك عدم توفر الحد الأدنى من السكان القادرين على أن يشكلوا طلبا على الإنتاج المحلي لبلدانهم ، خاصة وان الإنتاج الزراعي في البلدان النامية يشكل العمود الفقري للاقتصاد ولذي يتوجه عادة نحو الاكتفاء الذاتي وهذا ينجم عنه ضيق أكبر في السوق ، ثم إن ضعف قدرة المنتجات الزراعية والصناعية في الدول النامية على منافسة الإنتاج في الدول المتقدمة بسبب نوعية الإنتاج والارتفاع النسبي لأسعار المنتجات في البلدان النامية ، وهذا يزيد من مشكلة السوق فيها .

٢- العوائق السياسية : وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى عدم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في البلدان المتخلفة والنامية، كما أن عدم وجود الاستقلال بسبب الاستعمار يجعل تلك الدول أسيرة مصالح الدول المستعمرة ، ذالك لان الدول المستعمرة تركز على استثمار محدود في تدريب العمل وتاهيلة وتوجيه ذلك نحو إنتاج المواد الأولية لغرض التصدير لصالحها ، دون الاهتمام بإحداث تغييرات هيكلية للنهوض بتلك البلدان نحو التنمية الحقيقية

٣- العوائق الاجتماعية : تتمثل العوائق الاجتماعية في :

١- الزيادة المستمرة في النمو السكاني مقابل قلة في الإنتاج .

٢- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم

٣-ضعف ارتباط التعليم بالمجالات الإنتاجية

٤-عدم توفر الإمكانيات للتدريب والتأهيل .

٥-استخدام الطرق البدائية في الإنتاج وسيطرت العادات والتقاليد التي تحدد التطور

٦- عدم مشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية بسبب القيم الاجتماعية المتخلفة]

٤-العوائق الدولية : يمكن تحديدها بالاتي:

اعتماد البلدان المتخلفة في كثير من جوانب العمل الخاص بالتنمية على البلدان المتقدمة ، سواء في مجال رأس المال أو التكنولوجيا الأمر الذي يجعلها أسيرة لاستراتيجيات تلك الدول الأمر الذي يعيق التنمية فيها .به ما تفرضه الدول المتقدمة من قيود في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال السيطرة الاحتكارية ، وما استخدام نظام قياس الجودة ISOO إلا دليلا على ذلك ، هذه القيود تشكل عائق كبير أمام الدول النامية في تصدير إنتاجها وبالتالي عدم انتعاش الاقتصاد فيها .ممارسة الدول المتقدمة عملية استنزاف واسعة لثروات وموارد البلدان المتخلفة بالشكل الذي يعيق عملية تنميتها وتطورها .

النظريات التي تعني بتنظيم المكان وتنميته:

في هذا الجزء من الكتاب سنستعرض النظريات التي تهم الجغرافي والجغرافي المخطط وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي والترتيب الهرمي للمستقرات البشرية والعلاقة المكانية والوظيفية للظواهر الجغرافية بشكل عام والمستقرات الحضرية والريفية بشكل خاص ، ثم النظريات التي تعني بالتخطيط والتنمية التي لها صلة بالتنمية الصناعية والتنمية البيئية ضمن اطار التخطيط الإقليمي الذي يهدف إلى تأمين التطور المتوازن لكل إقليم من جهة ولمجموعة اقاليم الدولة من جهة أخرى، خاصة وان التخطيط الاقتصادي – المكاني (المحلي والحضري والإقليمي والوطني) يهدف إلى توزيع مشاريع الإنشاء والتعمير والتنمية بما يتلاءم مع خصائص الأقاليم من جهة.وتلبية حاجات المجتمع وتحقيق العدالة من جهة أخرى :

على هذا الأساس تم طرح الأسئلة الاتية : هل توجد علاقة بين : علاقة بين توزيع المدن في إقليم ما وبين مراتب وأحجام المدن ؟ وهل ثمة ما يمكن أن يرقى إلى قاعدة أو قانون في وصف هذه العلاقة وتحديدها إن وجدت ؟ كما أن العمليات التنموية عندما تطبق على ارض الواقع ينتج عنها نشاطات في المجالات التي شملتها تلك العمليات وبالتالي يخلق نمط من العلاقات المكنية والوظيفية الجديدة ، على المخطط والمهتم في شؤون التنمية أن يستند إلى المفاهيم النظرية كخلفية علمية تجعل منه قادرا على رسم الصورة الجديدة للإقليم من حيث تنظيم المكان وتنميته . وللإجابة على تلك التساؤلات والافتراضات ، يمكن القول إن العديد من الباحثين قاموا بوضع نظريات وقوانين يمكن أن تحكم تلك العلاقات وسواء كانت مكانية أو وظيفية ، ويمكن القول هنا أن تلك النظريات والقوانين تعطي الشكل المثالي للواقع الجديد ، والمطلوب من العمليات التخطيطية وعمليات التنمية لا أن يطبق نتائج النظريات كما جاءت به تلك النظريات وإنما الاقتراب من الشكل المثالى وكلما كانت النتائج اقرب إلى الشكل المثالي كلما كانت نتائج التخطيط والتنمية أكثر نجاحا بما أن الجغرافي معني أكثر من غيره بالتوزيع

المكاني والوظيفي للظواهر الجغرافية وعلاقة بعضها مع البعض الآخر فإننا سنركز على المفاهيم النظرية التي تساعده في مهمته التخطيطية والتنموية .

١- نظرية الأماكن المركزية لكرستالر :

وضع كرستالر أسس نظريته في النصف الأول من القرن العشرين بعد ان درس واقع حال سهول بفاريا التي تمتاز بالتجانس الطبيعي والبشرى إلى حد ما .اعتمد كرستالر في وضع أسس نظريته على مبدأين هما :

أولا : الحد الأدنى من السكان الذي يتطلبه أي مشروع اقتصادي يضمن ديمومته واستمراره بحيث يتحقق منه ما يسد تكاليف الإنتاج مع هامش من الأرباحتجعل المستثمر مقتنعا بما يحققه مشروعه هذا . ان هذا يعني أن النشاطات الاقتصادية والخدمية الكبيرة سوف تفتش عن المكان الذي يتوفر فيه عدد من السكان يكفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة من إنشائه ، وبالتالي فان المشاريع الاقتصادية والخدمية في مدينة كبيرة لا يمكن أن تستمر في مدينة قليلة الحجم السكاني ، ولهذا فان مستوى الخدمات في أي مركز للاستقرار البشري يعتمد على مستوى الحجم السكاني فيه .

ثانيا : مدى البضاعة أو الخدمة ويعني به تلك المسافة التي يقطعها السكان الراغبون بالحصول على تلك الخدمة ، فالخدمات من المستوى العالي يمكن أن يقطع السكان مسافة بعيدة لغرض الحصول عليها تنسجم مع أهميتها ، وهكذا تتدرج الخدمات في تواجدها تبعا لمركزية المكان الذي تتواجد فيه تلك الخدمة ، وهذا يعبر عن التنافس المكاني بين مراكز تقديم الخدمات .وبناءا على ذلك وفي حالة وجود إقليم جغرافي تتوزع فيه الخصائص الطبيعية بشكل متجانس من حيث الطبوغرافية والتربة والمناخ والموارد المائية وبدون أن يكون

هناك عقبات طبيعية تعيق الحركة فيه ، كذلك التجانس في التوزيع الجغرافي للسكان ، وبناءا على هذا الافتراض توصل إلى أن هناك تسلسل هرمي متدرج لمستوى النشاطات الخدمية يتناسب مع الحجم السكاني للمستقرات البشرية في الإقليم ، كما انه افترض أن لكل مستوى من مستويات المراكز للمستقرات إقليم يتسع بدرجة تتناسب فان التخطيط لتنمية متوازنة في الإقليم كلما اقتربت أهدافها من الشكل المثالي كلما حققت أكثر نجاحا في نتائجها . ان اعتماد النظرية على عامل الخدمات أساسا بعد الافتراض أن جميع العناصر الطبيعية والبشرية ثابتة ، يعتبر أمر مهم لكون الخدمات يحتاجها الإنسان اينما وجد ، يختلف عن الصناعة مثلا التي يمكن أن تتواجد في مكان دون آخر ، كما أن الخدمات عامل مهم لتطير المستقرات البشرية بكل مراتبها ، فضلا عن كون التطور التكنولوجي سيقلل من نسب العاملين في النشاط الصناعي والزراعي فيما يزداد الطلب على الأيدي العاملة في قطاع الخدمات . إن اهتمام نظرية الاماكن المركزية في تفسير البنية الاقتصادية – المكانية فنها مفيدة في التخطيط الإقليمي وبرامج التنمية خاصة في مجال تنمية المستقرات.